

فليس باجماع قطعا وعمادا لم تكن المسئلة في محل الاجتهاد بان كانت قطعية
اولم تكن تكليفية نحو عماد افضل من حذيفة او العكس فالسكوت فيها لا
يدل على شيء وعمادا لم يبلغ المسئلة كل المجتهدين اولم يعض من مهلة
النظر فيها عاده فلا يكون من محل الاجماع السكوت اماما لم ينتشر ولم
يبليغ الكل ولم يعرف فيه مخالف ففيه اقوال قيل انه حجة لعدم ظهور
خلاف فيه وقال الاكثر لا احتمال ان لا يكون غير القائل خاص فيه
ولو خاص فيه لقائل بخلاف قول ذلك القائل وقال الامام الرضوي
ومن تبعه انه حجة فيما نعم به البلوى كقضى الوضوء بمس الذكر لانه
لا بد من خوض غير القائل فيه ويكون بالموافقة لانفاء ظهور المخالف
بخلاف ما لا نعم به البلوى فلا يكون حجة فيه حتى بن السبكي هذه
الاقوال في شرحه من غير زيادة وعبر في جميع الجوامع بقوله وكذا
الخلاف فيما لم ينتشر وهي عبارة موهمة خلاف الصواب فلذلك عدت
عنها الى التصريح بحكامته الاقوال على وجهها وقد اولها الشيخ جلال
الدين فقال مراده الخلاف في اصل الحجة من غير رعاية للتفاصيل
السابقة في السكوت قال وانما فصل السكوت بما عن المعطوفات بالواو
للتخلاف في كونه حجة واجماعا

ص وانه يكون في محكي لا يتوقف وديوي
ش علم من قولنا في التعريف على امر كان ان الاجماع كما يكون في
امر ديني يكون في ديوي كنه برب الجبوش والحروب وامور الرعية
وفي عقلي لا يتوقف الاجماع عليه كنه وش العالم ووحدة الصانع
لا مكان تاخر معرفتها عن الاجماع اماما يتوقف صحة الاجماع عليه

الثامن انه حجة ان كان في عصر الصحابة والرافل حكاة الماوردي التاسع
انه حجة ان كان الساكتون اقل من القائلين نظرا للاكثر حكاة السرخسي
من الحنفية قال في جميع الجوامع والصحيح انه حجة مطلقا فقد قال الرافعي
انه المشهور عند الاصحاب وهذا ما اتفق عليه القول الثاني والثالث وهل
يسمى لجماعا فيه خلاف لفظي وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث
وقيل لا يسمى لانحصار مطلق اسم الاجماع بالقطعي الملتصق فيه بالموافقة
وقيل يسمى لشمول الاسم له وانما يقيد بالسكوت لانصراف المطلق الى غيره
وفركونه لجماعا حقيقة تزد منشاء ان السكوت المجرى عن امارج رضوي
وسنط عن مسألة اجتهادية تكليفية مع بلوغ الكل الواقعة ومضى مهلة
النظر عاده وذلك صوب السكوت هل يقطن منه الموافقة او موافقة
السكوتين للقائلين قيل نعم نظرا للعادة في مثل ذلك فيكون اجماعا حقة
لصدق تعريفه عليه وقيل لا فلا يكون اجماعا حقيقة فلا يجز به
قال الشيخ جلال الدين ويؤخذ بتصحيح الاول من تصحيح انه حجة
لان مدركه المذكور هو مدركه ذلك وعبارج جميع الجوامع ان السكوت
المجرى عن امارج رضوي وسنط مع بلوغ الكل ومضى مهلة النظر عن مسألة
اجتهادية تكليفية وهو صوب السكوت هل يقطن المواقفة قال في
جلال الدين ولو اخر قوله مع بلوغ الكل وما عطف عليه عن قول
تكليفية سلم من الركاه ولو قال هل يقطن منه الموافقة به اما قال سلم
من التكليف فتاويله بان يقال هل يعمل احتمال الموافقة استحبابه
غالب اجماعا على مقابله انتهى قلنا لك عبرت به واخرت الجملة المذكورة
واحررت عن السكوت المقترب بامارج الرضوي فانه اجماع قطعا والسنط

فليس